

Dirassat & Abhath

The Arabic Journal of Human
and Social Sciences



مجلة دراسات وأبحاث

المجلة العربية في العلوم الإنسانية
والاجتماعية

EISSN: 2253-0363

ISSN : 1112-9751

تقييم صندوق ضبط الموارد الجزائري في ظل تطاير أسعار النفط

**Evaluation of the Algerian Revenue Regulation Fund in light of the
volatile oil prices**

زهير بن دعاس Bendaas Zohir

نريمان رقوب M. ragoub narimene

جامعة سطيف 1 university of setif 1

zoh_ir19@hotmail.com

تاريخ القبول : 2018-09-03

تاريخ الاستلام : 2018-07-17

ملخص:

حاولنا في هذه الدراسة تقييم صندوق ضبط الموارد (RRF) من خلال الوقوف على تطور أرصده وكيفية استخدامها في معالجة اختلالات الموازنة العامة للدولة في الفترة الممتدة بين 2000-2016، وقد توصلنا إلى أن صندوق ضبط الموارد (RRF) أدى دورا بارزا في الحفاظ على الاستقرار المالي للاقتصاد الجزائري؛ إلا أن تنامي حجم الإنفاق العمومي والانكشاف غير المسبوق للاقتصاد الجزائري على الصدمة النفطية منذ 2014 جعله يواجه تحديات كبيرة قد ترهن مستقبله إذا استمرت أسعار النفط في مستوياتها المتدنية، كما أن استمرار تنامي وتيرة الإنفاق سيجعل رصيده صفري نهاية سنة 2018، وعليه يتوجب على الجزائر جديدا أكثر في ترشيد سياساتها الإنفاقية و تعميق سياسات الإصلاح الاقتصادي والبحث عن مصادر تمويلية بديلة ، واتباع استراتيجية واضحة لتنويع الاقتصاد في إطار نموذجه التنموي الجديد.

الكلمات المفتاحية: صندوق ضبط الموارد، العجز الموازي، الصدمة النفطية.

تصنيف JEL : H60 ، G20.

Abstract :

We have attempted in this study to highlight the importance of Revenue Regulation Fund (RRF) in financing the budgetary deficit, by following the evolution of its balances and how to use them to correct the budgetary imbalances during the period 2000-2016. We found that RRF plays an important role in maintaining financial stability of the Algerian economy. But the growing volume of public expenditures and the unprecedented exposure of Algerian economy to the oil shock since 2014 made it faces big challenges which may determine its future if oil prices remained at their lower levels in the global markets, and the continuing in spending with such greater pace will make its balance equal to zero by the end of 2018. For that Algeria must be more serious about rationalization its spending policies, deepening policies of economic reform, looking for alternative financing sources and following a clear strategy to diversify the economy in the framework of its new development model.

Key words:

Revenue Regulation Fund (RRF); budgetary deficit; oil shock. Jel Classification Codes: H60. G20

مقدمة:

العامة للدولة في ظل الانكشاف غير المسبوق
للاقتصاد الجزائري على الأزمة النفطية ؟

وانطلاقا من التساؤل الرئيس يمكن لنا طرح التساؤلات
الفرعية التالية:

- ما الأهمية التي يحضى بها صندوق ضبط الموارد في
الاقتصاد الجزائري؟

- كيف أثر تطاير أسعار النفط على ملاءة صندوق
ضبط الموارد؟

- ما طبيعة تدخلات صندوق ضبط الموارد لمعالجة
اختلالات الموازنة ؟

- ماهي التحديات التي تجابه صندوق ضبط الموارد
في معالجة العجز الموازني في حالة استمرار الأزمة
النفطية ؟

وقد انطلقنا في معالجتنا للتساؤلات البحث من
الفرضية التالية:

لا يمكن لصندوق ضبط الموارد الاستمرار في تصحيح
اختلالات الموازنة العامة في المدى الطويل إذا تواصل
تدني أسعار النفط في السوق النفطية الدولية
واستمرت السياسة الانفاقية بنفس الوتيرة.

ولمعالجة حيثيات الموضوع، تم تقسيمه إلى أربع محاور:

- تقديم صندوق ضبط الموارد الجزائري؛

- انعكاسات تطاير أسعار النفط على وضعية صندوق
ضبط الموارد؛

- استخدامات موارد صندوق ضبط الموارد في
معالجة العجز الموازني ؛

إن تنامي الفوائض المالية المتأتية من طفرة تجارة
الموارد الأولية والتي على رأسها النفط تعتبر من أهم
المستجدات التي طبعت الساحة الدولية منذ نهاية عقد
التسعينيات من القرن الماضي، مما طرح فكرة إنشاء أو
تفعل صناديق لإدارة هذه الفوائض في العديد من
الدول، والتي منها الجزائر التي يحوز فيها النفط مكانة
هامية في سيرورة اقتصادها، سواء من خلال مساهمته
في تركيبة ناتجها المحلي الإجمالي الخام أو في هيكل
صادراتها ومواردها من العملات الأجنبية.

لقد شرعت الجزائر منذ بداية الألفية الثالثة فعليا
في تشكيل صندوق لإدارة فوائض مواردها المالية المتأتية
من صادراتها النفطية عندما يتعدى سعر النفط في
السوق النفطية السعر المرجعي الذي يُعتمد عليه في
إعداد الموازنة العامة، وذلك إيمانا من صانعي القرار
الاقتصادي في الجزائر بخطورة ضخ تلك الموارد في
الدائرة الاقتصادية في ظل ضعف الطاقة الاستيعابية
للاقتصاد الجزائري من جهة، وكذلك من أجل
استخدامها لضبط وتعديل توازناتها المالية في حالة
انهيار أسعار النفط في الأسواق الدولية واستمراره
لسنوات عديدة من جهة ثانية؛ ولعل التقلبات الحادة
لأسعار النفط منذ سنة 2014، وانكشاف الاقتصاد
الجزائري على الأزمة النفطية أثبت جدوى إنشاء مثل
هذه الصناديق كآلية تحوطية من جهة، وكأداة لضبط
الموازنة من جهة ثانية؛ وبناء على ما سبق تبرز ملامح
إشكالية البحث في التساؤل التالي:

إلى أي مدى تستطيع الجزائر الاستمرار في الاعتماد
على صندوق ضبط الموارد في معالجة اختلال الموازنة

- التحديات المستقبلية التي تواجه صندوق ضبط الموارد الجزائري.

1. تقديم صندوق ضبط الموارد الجزائري :

تعود فكرة إطلاق صندوق لضبط الموارد المالية المتأتية من الصادرات النفطية في الجزائر إلى بداية الألفية الثالثة (سنة 2000)، وذلك بعد الارتفاع غير المسبوق لأسعار النفط في الأسواق الدولية، حيث يستعمل كأداة للتحوط والتعديل الموازي في حالات العسر المالي؛ وفيما يلي سنحاول تعريفه وإبراز أسباب إنشائه، وأهدافه.

1.1. تعريف صندوق ضبط الموارد

ينتمي صندوق ضبط الموارد (RRF) الجزائري إلى صنف الصناديق الممولة من الفوائض المتأتية من صادرات المواد الأولية وبالتحديد عوائد الصادرات النفطية، وذلك بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي والحفاظ على مختلف التوازنات النقدية والمالية للاقتصاد الجزائري على الأقل في المدى المتوسط، لاسيما في أوقات الأزمات المالية وصددمات السوق النفطية التي تخضع غالبا لعوامل سوقية وأخرى غير سوقية.

وقد تم إنشائه في بداية الألفية الثالثة ضمن قرارات قانون المالية التكميلي لسنة 2000ⁱⁱ، بهدف التحوط من مخاطر تقلبات أسعار النفط وحماية الاقتصاد الوطني من الصدمات التي قد تعرفها السوق النفطية الدولية من جهة ولضمان حقوق الأجيال القادمة من عوائد الثروة النفطية من جهة ثانية.

أما تقنيا فيمكن اعتباره آلية لتجميع الموارد المالية الفائضة عن السعر الحسابي لبرميل النفط المقرر لتغطية نفقات الموازنة، أي فائض قيمة الجباية البترولية الناتج عن تجاوز تقديرات قانون المالية الذي يحسب على أساس الفرق بين السعر الفعلي لبرميل النفط والسعر المرجعي المعتمد في قانون المالية، وقد تم حساب السعر المرجعي منذ إنطلاقه على أساس 19 دولار للبرميل، لتتم مراجعته سنة 2008، حيث تم رفعه إلى 37 دولارⁱⁱⁱ؛ ليتم رفعه مره أخرى إلى 50 دولار للبرميل منذ صدور قانون المالية لسنة 2017.

لقد نصت المادة 10 من قانون المالية التكميلي لسنة 2000 على أنه يفتح في حسابات الخزينة حساب تخصيص خاص تحت رقم 103-302 بعنوان "صندوق ضبط الموارد"؛ حيث الأمر بالصرف الرئيسي فيه هو وزير المالية؛ ويضم هذا الحساب باب للإيرادات وباب للنفقات، ففي باب الإيرادات تقيد كل الفوائض من القيم الجبائية الناتجة عن مستوى أعلى لأسعار المحروقات على تلك المتوقعة ضمن قانون المالية؛ وتلك المتعلقة بسير الصندوق؛ أما في باب نفقاته فيقيد كل ما يتعلق بعمليات ضبط نفقات وتوازن الموازنة المحددة عن طريق قانون المالية السنوي؛ وتخفيضات الدين العمومي، وقد عدلت هذه المادة سنة 2004 بموجب المادة 66 من القانون 03-22 المتضمن قانون المالية 2004 الصادر يوم 28 ديسمبر 2003؛ ثم بموجب المادة 25 من الأمرية 04-06 المؤرخة في 15 جويلية سنة 2006 والخاصة بقانون المالية التكميلي 2006^{iv} في بعض الجوانب المتعلقة بكيفية تمويله وأهدافه، منها تخفيض المديونية العمومية والمساهمة في تمويل عجز الموازنة العامة وتوسيعه ليشمل عجز الخزينة العامة؛

بفعل تنامي الطلب العالمي عليه؛ ما جعل الجزائر تسجل فوائض كبيرة بلغت سنة 2001 لحودها حوالي 171 مليار دينار وهو ما يمثل نسبة تقارب الـ 5% من الناتج المحلي الخام لنفس السنة، وفي ظل عجز الاقتصاد الجزائري عن استيعاب تلك الفوائض استيعابا ايجابيا، لجأت إلى العمل وفق قاعدة تحديد السعر المرجعي لبرميل البترول الذي تبنى على أساسه الموازنة؛ مع الحرص على تحويل كل فائض عن ذلك إلى صندوق ضبط الموارد كضمان لحقوق الأجيال القادمة من جهة، وكآلية لتعديل الموازنة وضبط توازنها في حالة انهيار الأسعار مستقبلا، كما يعتبر إنشاء هذا الصندوق كضمان لاستمرارية نقل عوائد الطفرة البترولية بين الأجيال وفق مبدأ المساواة والتوزيع العادل للثروات الوطنية.

3.1. أهداف صندوق ضبط الموارد:

من أهمها نذكر ما يلي^{vii}:

- ضبط فوائض البترول وتوجيهها في مسار يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني؛
- تغطية العجز الموازي ومحاولة الانتقال من حالة العجز إلى حالة التوازن والفائض؛
- تحقيق الاستقرار المالي والنقدي واستخدامه للتحوط من مخاطر الانخفاض المفاجئ لأسعار النفط؛
- المساعدة على بناء الثقة في سلامة أداء الاقتصاد الوطني؛
- توفير التمويل غير المباشر لعجوزات الخزينة العمومية (عجز الموازنة، الحسابات الخاصة (...):

مع مراعاة أن لا يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دينار جزائري^v.

وبناء على ما سبق يمكن لنا إعطاء تعريف اقتصادي لصندوق ضبط الموارد الجزائري على أنه صندوق تديره الحكومة (وزير المالية) باعتباره حساب للتخصيص الخاص (خارج الميزانية) لدى البنك المركزي بالعملة المحلية، بغرض التحوط من انخفاض أسعار النفط وتحقيق الاستقرار والتوازن المالي.

2.1. أسباب إنشاء صندوق ضبط الموارد:

جاءت فكرة إطلاقه لأسباب متعددة بعضها متعلق بالتحويلات التي عرفتها البيئة المالية الدولية وتنامي طفرة الأسعار في السوق النفطية الدولية مع بداية الألفية الثالثة، والبعض الآخر متعلق بتجارب الجزائر الماضية في إدارة مواردها النفطية خاصة في بدايات الثمانينات والانعكاسات السلبية لتطايير أسعاره على الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى السعي نحو ضمان حقوق الأجيال القادمة.

فبالنسبة لتجارب الماضي نجدتها تتعلق أساسا بالتطايير الذي عرفته أسعار النفط في ثمانيات القرن الماضي وتبعات ذلك بعد سنة 1986، حيث كانت الجزائر تعتمد على العوائد النفطية في تمويل موازنتها وفق السعر التوازني الأقصى^{vi}، بمعنى أن المخططات الاستثمارية التنموية كانت تمتص كل تلك العوائد، وعند وقوع الأزمة لم تستطع مواصلة تمويل أدنى المشاريع المدرجة في المخطط التنموي، ما جعلها تنكشف بشكل رهيب على الأزمة النفطية.

أما بالنسبة لطفرة السوق النفطية في بداية الألفية فكما هو معلوم فقد عرفت أسعار النفط ارتفاع كبير

يحضى النفط بمكانة هامة في سيرورة الاقتصاد الجزائري، فهو من أكثر القطاعات الاقتصادية مساهمة في تركيبة الناتج المحلي الخام، حيث يستحوذ على حصة معتبرة من إجمالي الصادرات، كما أنه يعتبر مورد رئيس لتمويل ميزانية الدولة ومختلف مشاريعها التنموية، وفيما يلي سنحاول التفصيل في ذلك.

1.1.2. مساهمة النفط في تركيبة الناتج المحلي الخام: يرتبط تطور حجم الناتج المحلي الخام ارتباطا كبيرا بقطاع المحروقات، حيث يساهم بنسبة تقارب 30% طيلة السنوات الأخيرة، وعليه فكل انخفاض في حجم الإنتاج سيؤثر سلبا على تركيبة الناتج المحلي الخام والجدول أدناه يعطينا لمحة على ذلك:

- قد يستهدف كذلك المساهمة في توفير التمويل للبرامج التنموية في المدى المتوسط كبدل للاستدانة الخارجية.

2. انعكاسات تطاير أسعار النفط على وضعية صندوق ضبط الموارد:

يتأثر صندوق ضبط الموارد بعاملين أساسيين هما مدى ارتفاع أو انخفاض أسعار النفط في السوق الدولية، وكذا استخدامات موارد الصندوق في معالجة اختلالات الميزانية؛ لكن قبل التفصيل في ذلك سنلقي نظرة على مكانة النفط في الاقتصاد الجزائري.

1.2. مكانة النفط في تركيبة الاقتصاد الجزائري

الجدول رقم (01): تطور الناتج المحلي الخام الجزائري ومساهمة قطاع المحروقات فيه للسنوات 2013-2016

السنوات	2013	2014	*2015	2016
الناتج المحلي الإجمالي الخام بالأسعار الجارية مليار دولار	209	213	181	180
معدل نمو الناتج الإجمالي الحقيقي	2.8	4.3	2.8	2
مساهمة قطاع المحروقات من الناتج المحلي الإجمالي %	29.7	27.4	28	27

المصدر: بالاعتماد على: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2014؛ 2015؛ 2016؛ متاح على [www. Bankofalgeria.dz](http://www.Bankofalgeria.dz) OPEC AnnualStatisticalBulletin2016; p:15*

يتضح من الجدول رقم 1 أن تنامي حجم الناتج المحلي الخام الجزائري يرتبط بالدرجة الأولى بتنامي مساهمة قطاع المحروقات، وتراجع الملاحظ بين سنتي 2014 و 2016 يعود لتراجع أسعار النفط من متوسط قدره 99 دولار للبرميل سنة 2014 إلى حوالي 47 دولار للبرميل الواحد نهاية 2016، والذي بدوره كان له انعكاس واضح على تراجع احتياطات الصرف .

2.1.2. حصة النفط من حجم الصادرات الجزائرية: تعتمد الجزائر في صادراتها أساسا على قطاع المحروقات، لذلك فكل تراجع في أسعار هذا الأخير تكون له انعكاسات وخيمة على قيمة الصادرات؛ والجدول أدناه يبرز حجم هذا التراجع خاصة بين سنة 2013 و2014.

الجدول رقم (02): حصة قطاع المحروقات من إجمالي الصادرات الجزائرية

التغير بين 2014/2013	2014	2013	2012	2011	
-39,9	36 787	61 886	65 520	72 647	إجمالي الصادرات
-40,8	35 724	60 304	63 806	70 570	الصادرات النفطية
	98	97.44	97.40	97.14	حصة النفط من إجمالي الصادرات %
	-40,8	5-	-10	-	نسبة التراجع %

المصدر:

بالاعتماد على مؤشرات التجارة الخارجية متوفرة على : www.mf.dgc.gov.dz

يتضح من الجدول رقم 2 أن قيمة الصادرات الجزائرية تتأثر تأثرا كبيرا بقيمة الصادرات النفطية بحكم أنها تمثل حوالي 98% من حجم الصادرات الإجمالية، فعندما انخفضت قيمة الصادرات النفطية بحوالي 40% سنة 2014 انعكس ذلك على انخفاض حجم الصادرات الإجمالية بحوالي 39.9%.

3.1.2. دور عوائد النفط في تكوين احتياطي الصرف: أدى التطور الكبير في حصيلة الصادرات المرتبطة بالتزايد المستمر في أسعار المحروقات، (انتقل متوسط سعر من 27.6 دولار للبرميل سنة 2000 إلى ما يقارب 114 دولار للبرميل سنة 2012)، إلى تراكم غير مسبوق لاحتياطيات الصرف الأجنبي، كما كان لتراجع تأثيره كبيرا في استنزاف هذه الاحتياطيات. والجدول أدناه يوضح ذلك.

الجدول رقم (03): تطور احتياطيات الصرف الأجنبي بين سنتي 2012-2017

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017
احتياطيات الصرف بالمليار دولار	188	194	193	151	121	98

المصدر: بالاعتماد على بنك الجزائر: التقرير السنوي حول الوضع النقدي والمالي في الجزائر، أعداد مختلفة،

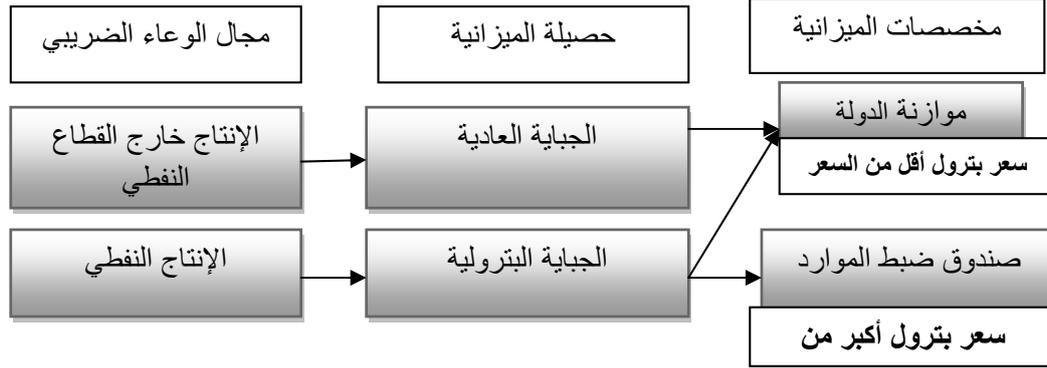
يتضح من الجدول رقم 3 ، أن احتياطي الصرف الأجنبي قد تراجع بحوالي 95 مليار دولار سنة 2017 مقارنة بسنة 2014 بفعل انهيار أسعار النفط، ومن المتوقع استمرار ذلك خلال السنوات القادمة في ظل استمرار موجات البرميل الضعيف في المدى المتوسط، وهو ما قد يؤدي إلى استنزاف كل احتياطيات الصرف في غضون سنة 2023 إذا استمرت سياسات الإنفاق بهذه الوتيرة.

2.2. أثر تطاير أسعار النفط على وضعية صندوق ضبط الموارد.

يستند الصندوق الجزائري لضبط الموارد في تمويله إلى العوائد المتأتية من الصادرات النفطية، لذلك فكل تذبذب في هذه الأخيرة سينعكس على وضعيته المالية.

1.2.2. العوائد النفطية مصدر أساسي في تمويل صندوق ضبط الموارد: يركز صندوق ضبط الموارد على العوائد من الجباية البترولية انطلاقا من الفرق بين السعر السوقي للبرميل الواحد والسعر المرجعي للبرميل الواحد ، والمخطط أدناه يلخص ذلك.

الشكل رقم (1): مخطط يبين أهم مصادر مداخيل صندوق ضبط الموارد



يتضح من الشكل رقم (01) أن الفوائض المتأتية من الفارق بين الجباية البترولية المحددة في الموازنة على أساس السعر المرجعي والجباية الحقيقية الناتجة عن مبيعات البترول المحسوبة على أساس متوسط سعرها السوقي تعتبر المورد الرئيسي لصندوق ضبط الموارد؛ وقد تم تحديد السعر المرجعي بـ 19 دولار للبرميل من سنة 2000 إلى سنة 2007 ، ليتم رفعه إلى 37 دولار للبرميل بين سنتي 2008 - 2016؛ ثم 50 دولار للبرميل منذ سنة 2017.

2.2.2. تطور الوضعية المالية لصندوق ضبط الموارد (FRR): ارتبطت ملاءة صندوق ضبط الموارد بالدرجة الأولى بحجم التطور الذي عرفته العوائد المتأتية من الجباية البترولية منذ بداية الألفية الثالثة، وذلك بفعل الارتفاع الذي سجلته أسعار النفط في السوق الدولية، حيث سجل سعر النفط الجزائري (صحاري بلاند) أرقام قياسية بالنظر للخصوصية التي يمتاز بها، والجدول التالي يعطينا لمحة عن وضعية صندوق ضبط الموارد خلال الفترة بين سنتي 2000 و2016.

الجدول رقم(4): تطور وضعية صندوق ضبط الموارد خلال الفترة (2000- 2016)

السنوات	متوسط سعر النفط الجزائري (دولار للبرميل)	الجباية البترولية المتوقعة (مليون دج)	الجباية البترولية الحقيقية (مليون دج)	فائض قيمة الجباية البترولية (مليون دج)	رصيد الصندوق (مليون دج)	مساهمة الجباية البترولية في رصيد الصندوق %
	1	2	3	4	5	6
2000	28.60	720000	1173237	453237	232137	100
2002	25.30	916400	942904	25504	27978	13
2004	38.63	862200	1485699	623499	721688	66
2006	65.40	916000	2714000	1 798 000	2 931 045	49
2008	99.06	1715400	4003559	2 288 159	4 280 073	42
2010	79.79	1501700	2820010	1 318 310	4 842 837	23
2012	110.74	1519040	4054349	2 535 309	5 633 751	32
2014	99.09	1577730	3388355	1 810 625	4 408 464	25
2015	51.1	1722900	2433700	710800	3 081 900	13,88
2016	47,34	-	-	519 200	1797400	14,42

المصدر: بالاعتماد على: مؤشرات المالية العامة مديرية السياسات والتوقعات، متاح على وزارة المالية الجزائرية
www.mf.gov.dz

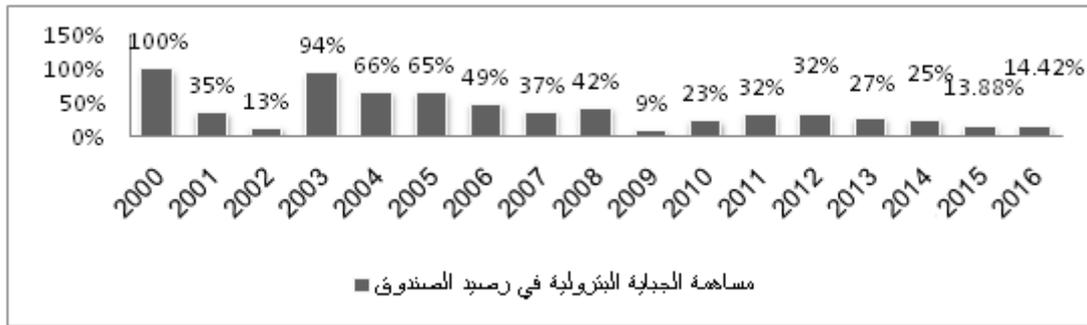
- قانون المالية 2015، 2016. متوفرة على بوابة الوزير الأول <http://www.premier-ministre.gov.dz/ar>

يتضح من الجدول رقم (4)، أن ارتفاع أسعار النفط منذ سنة 2000 سمح بتحسين الوضعية المالية للجزائر، وتنامت بذلك أرصدة صندوق ضبط الإيرادات بشكل كبير، وقد بلغت مداها نهاية سنة 2012 بحوالي 5633,4 مليار دينار جزائري، علما أنه تم اقتطاع مبلغ 2283,3 مليار دينار جزائري لتمويل عجز الخزينة في سنة 2012. واعتبارا من سنة 2013 فقد عرف رصيد الصندوق تراجعا كبيرا بفعل انخفاض أسعار النفط وتنامي تدخلات الخزينة لسد العجز الموازي، وقد تواصل ذلك طيلة السنوات اللاحقة، حيث تعدت نسبة تراجعه 45% سنة 2015 مقارنة بسنة 2014، إذ لم يتعدى رصيده مبلغ 3082,9 مليار دينار جزائري نهاية 2015. كما أنخفض بحوالي 50% نهاية 2016 بحكم تواصل العجز الموازي وعدم قدرة الإجراءات الحكومية المتخذة على تلافي ذلك، وإذا تواصلت السياسة الانفاقية بنفس الوتيرة

الحالية ولم تتخذ الإجراءات الكفيلة بترشيدها في ظل النموذج الاقتصادي الجديد فإن رصيده سيصبح صفري في غضون سنة 2018.

أما عن تطور مساهمة العوائد النفطية في رصيد الصندوق والتي تحسب كفائض من الجباية البترولية انطلاقا من الفرق بين الجباية البترولية المحققة والمتوقعة إلى رصيد صندوق ضبط الموارد، فترتبط ارتباطا وثيقا بتقلبات أسعار النفط في الأسواق النفطية الدولية، والشكل التالي يبين مكانة الجباية البترولية في رصيد صندوق ضبط الموارد خلال الفترة (2000-2016):

الشكل رقم(2): حصة الصندوق من الجباية البترولية خلال الفترة (2000-2016)



المصدر: بالاعتماد على معطيات العمود رقم 6 من الجدول رقم 4

ما نخلص إليه أن موارد صندوق ضبط الموارد ترتبط بوضعية إيرادات الجباية النفطية وأسعار النفط، وكذلك السياسة الانفاقية وحجم العجز الموازي، لذلك يجب أن نكون حذرين في تحليل الوضعية المالية للصندوق، فمثلا في سنتي 2015 و2016 نجد حجم الاقتطاعات من الصندوق أكبر بكثير من حجم الموارد الداخلة إليه (سنترق لذلك لاحقا).

3. استخدامات موارد صندوق ضبط الموارد في معالجة العجز الموازي :

حاولت الحكومة الجزائرية استخدام صندوق ضبط الموارد في تحقيق بعض توازناتها النقدية والمالية، خاصة ما تعلق بتسديد المديونية وتغطية عجز الموازنة ابتداء من سنة 2006، وكذلك عند التأثير على أرصدة

يتضح من الشكل رقم (02) أن الجباية البترولية تساهم بنسب كبيرة في موارد الصندوق، حيث في الفترة الممتدة 2004-2007 سجلت حوالي 54,25% كمتوسط، لتعرف بعدها تراجع شينا فشيئا ، حيث انخفضت من حوالي 42% سنة 2008 إلى 9% سنة 2009 بسبب ضخامة حجم المشاريع التنموية المنفذة ضمن برامج دعم النمو الاقتصادي وتوطيده من جهة، و انخفاض أسعار النفط وتبعات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 من جهة ثانية، أما بعدها فقد عرفت نسبة مساهمة العوائد النفطية في موارد الصندوق تذبذبات بلغت أقصاها سنة 2011 و2012 بنسبة 32% ، لتتخفف بعدها بنسب متفاوتة بلغت أدناها 13,88% سنة 2015، بفعل ارتفاع حجم تدخلاته في تمويل العجز الموازي المتفاقم.

العامّة أكبر من الإيرادات العامّة في اقتصاد ما^{viii}، وقد يكون مقصودا عندما تستعمله الدولة كأداة من أدوات السياسة الماليّة. وقد يكون غير مقصود عندما تعجز الدولة عن تحصيل إيرادات معيّنة من أجل تغطية نفقاتها، ويحدث هذا الأخير غالبا في الدول النامية خاصّة تلك التي تعتمد على إيرادات معيّنة لتمويل نفقاتها، والتي لا تملك قرارات تسويقها وتسعيرها.

لقد أدى الارتفاع غير المسبوق في أسعار النفط منذ بداية الألفية الثالثة إلى التوسع في السياسة الإنفاقية من خلال مختلف البرامج التنموية، فكانت بذلك سببا رئيسا في تنامي العجز الموازي إلى غاية سنة 2014، ثم بعدها أصبح هذا الأخير أكثر خطورة لتزامن ارتفاع أحجام الإنفاق مع تراجع موارد الدولة، فازداد الضغط على صندوق ضبط الموارد من خلال مختلف تدخلاته لمعالجة العجز الموازي وتمويل عمليات الخزينة، والجدول التالي يبرز تطور العجز الموازي في الجزائر بين سنتي 2000 - 2016.

الجدول رقم(05) : تطور رصيد الميزانية بين 2000- 2016

السنوات	إيرادات الميزانية بالمليار دينار	نفقات الميزانية بالمليار دينار	رصيد الميزانية (إيرادات - نفقات)
2000	1138,9	1199,8	-60,9
2002	1570,9	1540,9	30
2004	1599,3	1859,9	-260,6
2006	1835,5	2543,4	-707,9
2008	2895,2	4188,4	-1293,2
2010	3056,7	4657,6	-1600,9

الصندوق للحفاظ على التوازن النقدي من خلال استخدامه في استهداف معدلات التضخم وأسعار الفائدة؛ لكن السؤال الذي يطرح نفسه: هل تستطيع أرصدة صندوق الحفاظ على هذه التوازنات في المدى المتوسط والطويل؟ سنحاول الإجابة على هذا السؤال وغيره عند تناول أساليب التدخل باستخدام أرصدته وتأثيراته وتحدياته المستقبلية.

1.3. التدخل لتمويل عمليات الخزينة والحد من العجز الموازي:

شرعت الحكومة في تمويل العجز الموازي عن طريق أرصدة صندوق ضبط الموارد ابتداء من سنة 2006 وذلك لتلافي تبعات الأساليب التمويلية الأخرى خاصة المديونية، وفيما يلي سنحاول إبراز تطور العجز الموازي في الجزائر، وتدخلات صندوق ضبط الموارد لتعديل الموازنة خلال الفترة الممتدة من 2006-2016.

1.1.3 تطور العجز الموازي في الجزائر: يعبر العجز الموازي عن تلك الوضعية التي تكون فيها النفقات

2012	3804,5	7054,4	-3249.9
2013	3890,8	6635,6	-2744,8
2014	3902,7	7153	-3250.3
2015	4684,6	8858,1	-4173.5
2016	4.747ر43	7984.1	-3236,7

المصدر: وزارة المالية الجزائرية؛ مديرية السياسات والتوقعات، متاح على : www.mf.gov.dz

- قانون المالية 2015.- قانون المالية 2016

الآثار الناجمة أساسا عن كتلة الرواتب والتعويضات لعمال الإدارات المركزية واللامركزية^x، أما السبب الثاني فيتعلق بتراجع إيرادات الدولة في السنوات الأخيرة نتيجة الانخفاض الحاد في أسعار النفط، وهو ما جعل الخطر مضاعف على التوازنات المالية للدولة واستقرارها. مع العلم أن إيرادات الجباية النفطية تمثل نسبة معتبرة من الإيرادات الميزانية العامة للدولة، حيث يقدر متوسط مساهمتها بحوالي 54% كمتوسط خلال الفترة المدروسة، بالرغم من عدم احتساب السعر الحقيقي لبرميل النفط المطلوب لتوازن الميزانية المقدر بحوالي 80 دولار للبرميل الواحد. ويبقى التحدي القائم أمام الحكومة الجزائرية هو ضرورة إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية، وضغط النفقات الجارية إلى أدنى حد ممكن وإتباع سياسات ترشيدها، وتعميق إصلاحات الجيل الثاني والبحث عن مصادر تمويلية بديلة للمشاريع التنموية^{xi}.

2.1.3. دور صندوق ضبط الموارد في تمويل العجز الموازي: قبل سنة 2006 كانت الخزينة العمومية تمويل عجزاتها بالاعتماد على ثلاث مصادر هي: التمويل

يتضح من الجدول رقم (05) أن العجز الموازي عرف وتيرة متسارعة بين سنتي 2000 و 2016، حيث انتقل بالأرقام المطلقة من 60 مليار دينار إلى حوالي 3236 مليار دينار (ارتفاع يتجاوز 52 مرة)، أما من حيث نسبة العجز الموازي إلى الناتج المحلي الخام فقد انتقل من حوالي 1.5% سنة 2000 إلى حوالي 20% سنة 2015^{ix}، ويعزى هذا العجز إلى سببين اثنين، السبب الأول متعلق بتزايد حجم النفقات العمومية بمعدلات كبيرة جدا، نتيجة البرامج التنموية انطلاقا من برنامج الإنعاش الاقتصادي إلى برامج دعم النمو وتوطيده في الفترة ما بين 2000-2015، حيث تواصل ارتفاع النفقات الجارية من 1199.8 مليار دينار سنة 2000 إلى حوالي 7984.1 مليار دينار (6.7 مرة) سنة 2015، ما يفسر اعتماد أهداف نمو الاقتصاد الجزائري على سياسة الميزانية بشكل كبير جدا بالنظر لمحدودية مساهمة القطاع الخاص، مع العلم أن متوسط نسبة نفقات التسيير إلى النفقات العامة خلال الفترة: 2008-2016، تقدر بحوالي 60% (انخفاضها النسبي منذ سنة 2014 عن متوسط الفترة المدروسة) وذلك بفعل

هذا العجز يتم بإصدار الخزينة العامة للسندات وطرحها في السوق المحلية^{xii}.

واعتبارا من سنة 2006 أقرت المادة 25 من قانون المالية إمكانية اللجوء إلى آلية تمويلية رابعة وهي صندوق ضبط الموارد RRF لسد عجزها الموازي، وقد شرعت الحكومة فعليا في استخدام رصيد صندوق RRF في تمويل عجز الميزانية منذ 2006 ، و الجدول التالي يبرز حجم التدخلات بموارد الصندوق لسد العجز الموازي في الجزائر.

البنكي، التمويل غير البنكي، والتمويل الخارجي؛ حيث يتم التمويل البنكي عن طريق الإصدار النقدي من طرف البنك المركزي، أما التمويل غير البنكي فيتم بإصدار سندات الخزينة العامة وطرحها للاكتتاب العام، في حين يعتمد التمويل الخارجي على الإقراض من الخارج، فمثلا في سنوات 1994 و 1995 و 1998 كان تمويل عجز الموازنة يعتمد بالدرجة الأولى على التمويل الخارجي، وذلك من خلال المساعدات وكذا القروض التي كان يمنحها صندوق النقد الدولي للجزائر في إطار برامج التصحيح الاقتصادي ، أما بين سنتي 1999 - 2005 فقد كان تمويل

الجدول رقم (06) تطور التدخلات باستخدام موارد صندوق ضبط الموارد في تمويل العجز الموازي

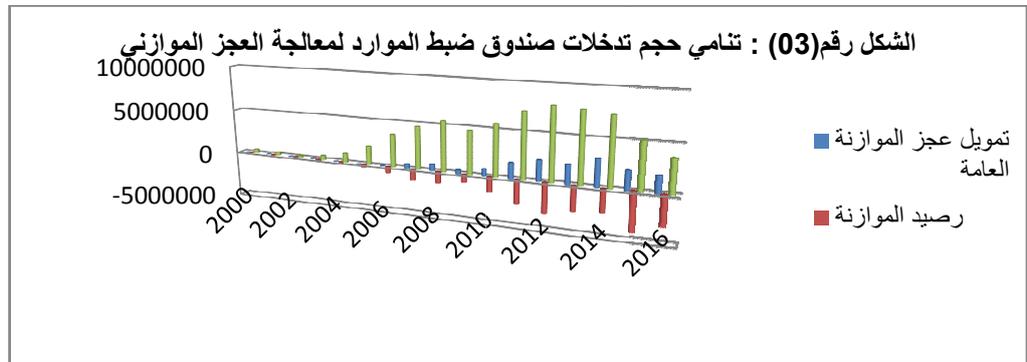
السنوات	رصيد صندوق الموارد مليون دينار	التدخل لتمويل عجز الخزينة العمومية باستخدام	نسبة مساهمة الصندوق FRR في تغطية عجز الخزينة %
2005	1 842 686	0	-
2006	2 931 045	91.530	12.92
2007	3 215 530	531.952	42.79
2008	4 280 073	758.180	58.63
2009	4 316 465	364.282	39.94
2010	4 842 837	791.938	49.46
2011	5 381 702	1 761. 455	67.46
2012	5 633 751	2 283. 260	69.42
2013	5 563 511	2 132. 471	77.69
2014	4 408 464	2 965. 672	91.12
2015	3 081 900	2 037. 400	48.82

55.73	1 803 700	1 797 400	2016
-------	-----------	-----------	------

المصدر: وزارة المالية الجزائرية؛ مديرية السياسات والتوقعات، متوفرة على الموقع: www.mf.gov.dz

- قانون المالية 2015، 2016، متوفرة على بوابة الوزير الأول <http://www.premier-ministre.gov.dz/ar>

يبين الجدول (06) حجم التدخلات بمراد الصندوق لتغطية العجز الموازي، والملاحظ من قراءتنا لهذه الإحصائيات أن تدخلات الصندوق عرفت تنامي ملحوظ منذ 2006، حيث انتقلت من حوالي 91,5 مليار دينار سنة 2006 إلى حوالي 2965 مليار دولار كأقصى قيمة سنة 2014 (ارتفاع بحوالي 53 مرة)، ولعل الشكل أدناه يوضح لنا أكثر فأكثر حجم هذه التدخلات من خلال المقارنة بين رصيد الموازنة ورصيد صندوق وحجم تدخلاته.



المصدر: بالاعتماد على المعطيات الواردة في الجدول رقم (05) و الجدول رقم (06)

ما نخلص إليه من خلال العرض السابق أن عجز الموازنة في الفترة الممتدة بين 2006-2016 امتص في المتوسط ما يقارب 1800 مليار دينار (حوالي 18 مليار دولار بالسعر الجاري للدولار لشهر ديسمبر 2016) وهو ما يقارب 10% من الناتج المحلي الخام للجزائر، ما يدل على أن الصندوق لعب دورا بارزا في الحفاظ على التوازن المالي للدولة خاصة في السنوات الأخيرة التي عرفت انخفاض حاد لأسعار النفط، لكن التحدي القائم اليوم هل يستطيع مواصلة ذلك؟

إن الإجابة على هذا السؤال مرهونة بعاملين اثنين، يتعلق العامل الأول بارتفاع أسعار النفط في السنوات القادمة أو على الأقل الاستقرار في مستويات مقبولة)

يتضح من الشكل (03) أن العجز الموازي إلى غاية نهاية سنة 2005 لم يكن يمول عن طريق صندوق ضبط الموارد، حيث اعتمدت الدولة في تمويله على المصادر التمويلية الأخرى المذكورة سابقا، لكن مع بداية سنة 2006 أصبحت الدولة تعتمد على صندوق ضبط الموارد في تمويل العجز الموازي، حيث ساهم في هذه السنة بتمويل حوالي 12.92% من القيمة الكلية للعجز، أما الباقي فكان عن طريق التمويل البنكي وغير البنكي بإصدار أدونات وسندات الخزينة، إلا أن التدخلات عن طريق الصندوق عرفت وتيرة متزايدة ومتسارعة في السنوات الموالية بلغت مداها سنة 2014 بحوالي 92%.

إعادة جدولته، وقد بقي لسنوات في مستويات مرتفعة إلى غاية اتخاذ قرار التسديد المسبق لها، حيث عرف وتيرة تناقص سريعة بين سنتي 2004- 2005^{xiii}، إذ أصبحت لا تتعدى 2% من حجم الناتج المحلي، أما بالنسبة للدين الداخلي فلا يزال في مستويات مرتفعة رغم التدخلات التي تقوم بها الحكومة من أجل تخفيضه.

لقد كانت المديونية من بين أهم مسببات العجز الموازي خاصة في السنوات الممتدة بين 1990 إلى غاية 2006، باعتبار أن تسديد أصل الدين وخدماته المستحقة خلال السنة المالية يظهر سنويا في الميزانية في جانب النفقات وتحديدًا في باب الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات^{xiv}، وفي هذه الأثناء أستخدم رصيد صندوق ضبط الموارد بكثافة منذ تأسيسه في سنة 2000، لتسديد أصل الديون سواء الداخلية أو الخارجية،

الجدول رقم (07): استخدامات موارد الصندوق في تسديد المديونية 2000-2008 الو: م د ج

السنة	2000	2002	2004	2005	2006	2007	2008
استخدامات RFF في تسديد الدين	221100	170060	222703	838247	618141	314452	463465
رصيد RRF	232137	279708	721688	1842686	2931045	3215530	42800730

المصدر: بالاعتماد على مؤشرات المديونية وزارة المالية، مديرية السياسات والتوقعات؛ متوفرة على www.mf.gov.dz

مديونياتها سواء المحلية أو الأجنبية، وذلك باقتطاعات سنوية منذ إنشائه، فخلال الفترة الممتدة من 2000 إلى

في حدود 80 دولار للبرميل) بما يسمح بتحقيق التوازن الموازي، أما الثاني فيتعلق بمدى نجاح النموذج التنموي الجديد في تنوع مصادر الدخل الوطني، وقدرة الحكومة على ترشيد السياسة الانفاقية للدولة، فاستمرار الإنفاق على هذه الوتيرة في ظل تواصل التراجع الحاد لأسعار النفط سيرهن مستقبل الصندوق في مواصلة تعديله وضبطه للميزانية فإذا أخذنا الوتيرة المتوسطة المقترحة منه لتعديل الميزانية والمقدرة بـ18000. مليار دينار سنويا، فإن رصيده سيصبح صفري قبل نهاية سنة 2018.

2.3. التدخلات عن طريق الصندوق لسداد المديونية:

كما هو معلوم فقد عرفت الجزائر أزمة مديونية (خارجية) خانقة بعد انكشافها على الأزمة النفطية لسنة 1986 وتبعاتها التي استمرت طيلة سنوات التسعينات من القرن الماضي، حيث بلغ مداها الأقصى سنة 1995 بمبلغ تعدى 33 مليار دولار بعد اتفاقيات

الجدول رقم (07): استخدامات موارد الصندوق في تسديد المديونية 2000-2008 الو: م د ج

توصلنا سابقا إلى أن صندوق ضبط الموارد يعتبر من أهم الآليات المتاحة أمام الدولة لإدارة مدخراتها وفق ما تسمح به الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني بما يحقق استقرارها المالي والنقدي، حيث تم استخدام كثير لأرصده بعد توسيع أهدافه سنة 2006، خاصة ما تعلق بتمويل العجز الموازي الذي تفاقم بشكل رهيب في السنوات الأخيرة، وهو ما يجعلنا نتساءل عن إمكانية استمرار هذا الصندوق في تحقيق أهدافه في ظل تراجع أسعار النفط.

إن مستقبل الصندوق مرهون بمواجهة العديد من التحديات بعضها متعلق بألية عمل الصندوق وأخرى متعلقة بالإنتاج النفطي وتقلب أسعاره، وفي جانب آخر بمستويات الإنفاق العمومي.

1.4. تحديات تتعلق بمستويات الموارد المعبئة في الصندوق وحركيتها:

يتعلق هذا التحدي أساسا بعدم التناسب بين فوائض الجباية البترولية التي تقتطع لصالح الصندوق وحجم استخدامات موارده عند معالجة العجز الموازي أو تسديد ديون عمومية، فكما هو معلوم تبنى الميزانية على سعر مرجعي معلوم، لكن السعر التوازني للميزانية في العادة أكبر بكثير من ذلك، كما يوضح ذلك الجدول أدناه:

2008 تم اقتطاع حوالي 2600 مليار دينار كمتوسط سنوي للفترة، وهو ما يمثل حوالي 28.6% من إجمالي المداخيل التي بلغت حوالي 9098 مليار دينار كمتوسط سنوي للفترة، وفيما يتعلق بالديون الخارجية فقد استخدمت الحكومة رصيد الصندوق في تسديدها بطريقة غير مباشرة عن طريق دفع جزء منها بتسيقات من البنك المركزي لصالح الخزينة العمومية سنة 2004 من أجل استكمال التزامات الجزائر تجاه نادي باريس و نادي لندن، وقد بدأت في تسديدها منذ 2005 لصالح البنك المركزي.

أما استخدام موارد الصندوق من أجل الإيفاء بالديون الداخلية فتعلقت بإعادة شراء السندات من البنوك التجارية والمؤسسات المالية، فانخفض المتداول منها من 1200 مليار دينار إلى حوالي 635 مليار دينار نهاية 2008. وعلى العموم تم استخدام حوالي 3208 مليار دينار للإيفاء بالديون العامة منها 607 مليار دينار متعلقة بتسيقات البنك المركزي^{xv}. كما استخدمت الحكومة موارد صندوق ضبط الموارد ضمن سياسات التطهير لديون المؤسسات العمومية بين سنتي 2005 و2007، حيث قامت بعملية واسعة لإعادة شراء ديون متعثرة لمؤسسات عمومية بمبالغ قاربت 275.526 مليار دينار منها 231.176 مليار دينار خاصة بالبنوك العمومية^{xvi}.

4. التحديات المستقبلية التي تواجه صندوق ضبط الموارد الجزائري:

الجدول رقم (08): السعر المرجعي للميزانية والسعر الفعلي لتوازنها (2006-2017) الوحدة: دولار أم

السعر السنوات	/	2006	2008	2010	2012	2013	2014	2015	2016	2017
السعر المرجعي للميزانية	19	37	37	37	37	37	37	37	37	50
السعر التوازني	20.5	51.7	55.4	80.1	85.6	86.4	91	85	82	

المصدر: بالاعتماد على وزارة المالية، مديرية السياسات والتوقعات؛ متوفرة على www.mf.gov.dz، قوانين المالية 2016، 2017.

مجرد آلية لتحويل الموارد مع فرق في الزمن فقط، فالحكومة تعود كل مرة لتمويل عجز الموازنة من موارد الصندوق الذي أصبح وكأنه يتلقى أموال أكثر مما يجب، فالمشرع سمح بها من أجل وضع تلك الأموال في حسابات خارج الميزانية ليعود إليها مرات عديدة خلال السنة لتمويل عجز الميزانية بدلا من اللجوء لتغيير السعر المرجعي. والجدول أدناه يعطينا لمحة عن حركية الموارد الداخلة للصندوق وحجم الاقتطاعات السنوية.

يتضح من الجدول رقم (08)، مدى تنامي الهوة بين السعر المرجعي الذي تبنى على أساسه السياسة الانفاقية في الميزانية وسعرها التوازني من سنة إلى أخرى، وهو ما يعكس حجم العجز الموازني من جهة، والسياسة الحذرة في ضخ تلك الأموال في الدائرة الحقيقية بسبب ضعف الطاقة الاستيعابية للاقتصاد، لكننا نرى أن هذه الفجوة غير مبررة كونها تؤثر على الفرق بين قيمة فوائض الجباية البترولية الداخلة للصندوق ضبط الموارد وفوائضه الحقيقية، ما يجعله

الجدول رقم (09): حركية فوائض الجباية البترولية الداخلة للصندوق ضبط الموارد و:المليون دينار

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
فوائض البترولية للصندوق الداخلة	1318310	2300320	2535309	2062231	1810625
التمويل عن طريق الصندوق	791.938	1 761. 455	2 283. 260	2 132. 471	2 965. 672
الموارد الفعلية الناتجة عن حركة أرصدة الصندوق	526373	538865	252049	70241-	1155047-

المصدر: بالاعتماد على - وزارة المالية، مديرية السياسات والتوقعات، www.mf.gov.dz، - تقرير منظمة أوبك 2015

سعر صرف الدينار مقابل الدولار، فهل هذه العلاقة محترمة طوال السنة؟ التحدي يبقى قائما من أجل تطبيق مبادئ الحوكمة في إدارة موارد الصندوق خاصة ما تعلق بشفافية التوظيف والاستخدام.

2.4. تحديات متعلقة بإنتاج النفط، استهلاكه المحلي؛ وأسعاره في الأسواق الدولية

يرتبط مستقبل صندوق ضبط الموارد بالدرجة الأولى بمدى استدامة إنتاج النفط وتصديره في ظل تطاير أسعاره في السوق الدولية، وعموما يقدر حجم إنتاج النفط المتوسط على مدار العشر سنوات الأخيرة بحوالي 1.150 مليون برميل يوميا، والملاحظ أن الجزائر لم تستطع توسيع قاعدة إنتاجها باستغلال احتياطياتها (احتياطي النفط لا يتعدى نسبة 1.5% مقارنة بحجم احتياطات مجموعة أوبك)^{xvii}؛ بالنظر لصعوبة استغلاله، وهو ما أثر على المقدرة الإنتاجية للجزائر من أجل تعويض الخسائر التي تترتب عن انخفاض أسعاره في الأسواق الدولية، خاصة في ظل الانخفاض المتتالي لحجم صادراته وتنامي الاستهلاك المحلي منه. والجدول التالي يعطينا لمحة عن تطور بعض مؤشرات القطاع النفطي.

يتضح من الجدول رقم (09) أن حركية رصيد الصندوق تخضع لتقلبات أسعار النفط وتدخلاته لتمويل العجز الموازي، فعندما بدأت أسعار النفط في التراجع، أدى ذلك لتراجع حجم الاقتطاعات من الجباية البترولية لصالح الصندوق من 27%، سنة 2013 إلى حوالي 13% سنة 2015، ما انعكس بدوره على حجم الفوائض البترولية الداخلة للصندوق، لكن الموارد الفعلية للصندوق وحركيتها ترتبط بحجم تدخلاته في تمويل العجز الموازي التي عرفت أرقام قياسية في السنوات الأخيرة، وهو ما جعل حجم الاقتطاعات من الصندوق تفوق حجم الفوائض الداخلة إليه، ويتضح ذلك جليا في سنة 2013 و2014، حيث أصبح مجرد آلية محاسبية لتحويل الموارد بطريقة غير مبررة اقتصاديا خاصة في ظل استمرار الهوة الكبيرة بين السعر المرجعي والسعر التوازني.

وعليه يتوجب تحسين أساليب إدارة موارد الصندوق وتطبيق مبادئ الشفافية في تلك التوظيفات، فإذا كان التوظيف في الصندوق يحسب نظريا بالعلاقة التالية: (السعر المتوسط لبرميل النفط في السوق ناقص السعر المرجعي) مضروب في عدد البراميل المصدرة مضروبا في

الجدول رقم (10): بعض مؤشرات تطور القطاع النفطي في الجزائر

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014
إنتاج الجزائر بمليون برميل يوميا	1.216	1.189	1.161	1.199	1.202	1.293
إنتاج الأوبك بمليون برميل يوميا	28.927	29.249	30.121	32.424	31.603	32.230

505	608	685.9	697.6	708.8	706.5	الصادرات النفطية بألف برميل
788	599	513.1	464	480.2	509.5	الاستهلاك المحلي للنفط بألف برميل

المصدر: اعتماد على تقارير أوبك 2015 متاح على:

http://www.opec.org/opec_web/en/publications/202.htm

- ارتفاع عدد السكان أدى إلى تنامي الاستهلاك الطاقوي (حوالي 30 % استهلاك العائلات و 48 % استهلاك قطاع الصناعة).

كما أن تراجع أسعار النفط بشكل حاد منذ سنة 2014 واحتمال تواصله في مستويات متدنية إلى مشارف سنة 2023 ، قد يستتفز قسط كبير من احتياطات الصرف، فبعد أن كان في حدود 193 مليار دولار سنة 2014 انخفض إلى حوالي 151 مليار دولار نهاية 2015 ومن المحتمل أن لا يتعدى 85 مليار دولار نهاية سنة 2018، وقد تتواصل سلسلة الانخفاضات إلى مستويات دون 60 مليار نهاية 2019 حسب توقعات البنك الدولي.

3.4. تحديات تتعلق بمدى القدرة على ضبط وترشيد النفقات العمومية:

إن الاتجاه نحو ترشيد النفقات العمومية في الجزائر أصبح من أهم التحديات الواجب تداركها، بالنظر للتنامي غير المسبوق لحجم الإنفاق العمومي، خاصة في ظل التراجع الكبير لأسعار النفط في الأسواق المالية، كما أن التوازنات المالية للدولة سوف لن تحتل هذا المستوى من الإنفاق على المدى المتوسط، فكما مر بنا سابقا عرفت الميزانية عجزا مستديما خلال السنوات الأخيرة بسبب تنامي الإنفاق العمومي بمختلف أشكاله،

يتضح من الجدول رقم (10)، الاستقرار النسبي للإنتاج النفطي في الجزائر طيلة السنوات الأخيرة، فهو لا يتعدى نسبة 2 % من إنتاج منظمة أوبك، ما يعكس هامشية التأثير الجزائري على تحركات أسعار النفط دوليا، كما يتضح من الجدول أعلاه كذلك الارتفاع النسبي لحجم الإنتاج الموجه للسوق المحلية، حيث تستحوذ السوق المحلية على حوالي 60% من حجم الإنتاج النفطي بعدما كان 40 % سنة 2009 ما يطرح تحدي مقابلة الاحتياجات المحلية مستقبلا في حالة مواصلة تدني الأسعار في السوق الدولية وارتفاع تكلفة استغلاله، وهو ما ينعكس في نهاية المطاف على تكوين عوائد صندوق ضبط الموارد وتدخلاته المستقبلية، وعموما يمكن ذكر أهم التحديات التي تواجه قطاع النفط في ما يلي:

- صعوبة استغلال الاحتياطات المؤكدة يقلل من إمكانية توسيع الإنتاج في المدى المتوسط؛

- تنامي حجم الاستهلاك العمومي؛

- ارتفاع حجم الدعم الذي تقدمه الدولة في مجال الطاقة يؤثر على قدرات الشركة الوطنية لاستغلال النفط في التنقيب والاستكشاف؛

وصفوة القول أن استمرارية صندوق ضبط الموارد في تمويل العجز الموازي مرتبط بمواجهة التحديات السابقة خاصة تلك المتعلقة بانخفاض أسعار النفط في السوق الدولية، و بمدى قدرة الجزائر على ترشيد نفقاتها في إطار النموذج التنموي الجديد الذي شرع في تطبيقه منذ أفريل 2016.

خاتمة:

من خلال معالجتنا لمختلف حيثيات البحث تبين لنا أن صندوق ضبط الموارد منذ إنطلاقه سنة 2000 حاز مكانة هامة لدى الحكومة، حيث استعملته في معالجة العديد من المشكلات التي تمس بالتوازنات النقدية والمالية، انطلاقا من تسديد المديونية سواء الداخلية أو الخارجية، خاصة عند الدفع المسبق للمديونية الخارجية من خلال تسبيقات البنك المركزي، لتتوسع تدخلاته بعد التعديلات التي جاء بها قانون المالية سنة 2006 ، وأضحى بذلك آلية مهمة لتمويل العجز الموازي الذي ازداد تفاقما بعد التوسع الكبير في الإنفاق العمومي في إطار البرامج التنموية المتعلقة بدعم النمو وتوظيفه؛ إلا أن انكشاف الاقتصاد الجزائري على الأزمة النفطية منذ النصف الثاني من سنة 2014، جعل موارده تتراجع وتضمحل بسرعة، حيث انخفضت إلى حدود 31 مليار دولار نهاية 2015 ، لتتخفف إلى أقل من 18 مليار دولار نهاية 2016 ، فمورد الصندوق فعلا قد وقعت بين مطرقة تطاير أسعار النفط وسندان تنامي العجز الموازي وعموما فقد توصلنا إلى النتائج التالية:

- موارد الصندوق ترتبط بوضعية الإيرادات النفطية الجبائية وأسعار النفط، وكذلك السياسة الانفاقية وحجم العجز الموازي؛

وفي اعتقادنا يمكن للجزائر أن ترشد نفقاتها من خلال ما يلي:

- التحكم في الاستهلاك العمومي؛

- مراجعة أساليب الدعم الحكومي من خلال توجيهه لمستحقيه؛

- الابتعاد عن الإسراف والرفع من كفاءة وفعالية النفقة العمومية؛

- تنويع الاقتصاد الوطني في إطار النموذج الاقتصادي الجديد، وذلك بالاهتمام بالقطاع الصناعي والفلاحي ورفع نسبة مساهمتهما في تركيبة الناتج الوطني، (حاليا القطاع الفلاحي يساهم بحوالي 9% والقطاع الصناعي يساهم بحوالي 5% في حين يساهم القطاع المحروقات بحوالي 30% في تركيبته)؛

- إتباع سياسة الابتعاد عن النفقات غير المنتجة مع التركيز على مفهوم المنفعة القصوى للنفقات العمومية؛

- الانتقال من نمط الميزانية التقليدية إلى ميزانية الأداء والبرامج؛

- الابتعاد عن سياسة التطهير المستمر لديون المؤسسات العمومية المرهقة للميزانية، وتفعيل برامج خصصتها عن طريق بورصة الجزائر؛

- ضرورة الاهتمام بالقطاع الخاص وتمكينه من المساهمة في سيورة الاقتصاد الوطني؛

- البحث عن مصادر تمويلية بديلة لقطاع المحروقات عن طريق الاهتمام بالجباية العادية التي يجب أن تغطي على الأقل نفقات التسيير التي تمتص أكثر من 50% من حجم النفقات العمومية خلال السنوات الأخيرة.

المحروقات عن طريق الاهتمام بالجباية العادية التي يجب أن تغطي على الأقل نفقات التسيير التي تمتص أكثر من 50% من حجم النفقات العمومية؛

- ضرورة مواجهة التحديات المتعلقة بصعوبة توسيع الإنتاج النفطي وتنامي حجم الاستهلاك المحلي للطاقة نتيجة الدعم غير المدروس والذي أصبح يؤثر حتى على تكلفة الإنتاج، ويرهن مستقبل التنقيب والاستكشاف؛

- ضرورة مواجهة التحديات المتعلقة بارتفاع حجم الإنفاق العمومي من خلال ترشيد النفقات العمومية والتحكم في الاستهلاك العمومي و مراجعة أساليب الدعم الحكومي من خلال توجيهه لمستحقيه؛

- العمل على تنويع الاقتصاد الوطني في إطار النموذج الاقتصادي الجديد للنمو، وذلك بالاهتمام بالقطاع الصناعي و الفلاحي ورفع نسبة مساهمتهما في تركيبة الناتج الوطني؛

- الابتعاد عن سياسة التطهير المتكرر لديون المؤسسات العمومية المرهقة للميزانية العامة للدولة؛

- ضرورة الانتقال من سياسة الميزانية إلى سياسة السوق؛

- مواجهة التحديات المتعلقة بإدارة موارد الصندوق من خلال إضفاء مزيد من الشفافية في تسيير صندوق ضبط الموارد.

- عجز الموازنة في الفترة الممتدة بين 2006- 2017، امتص في المتوسط السنوي ما يقارب 1800 مليار دينار(حوالي 18 مليار دولار) ما يعادل حوالي 10% من الناتج المحلي الإجمالي للجزائر؛

- يعمل الصندوق كآلية للضبط التحوط من تقلبات الجباية البترولية، لذلك فقد اكتسب أهمية قصوى في تصحيح اختلالات الموازنة في الفترة الممتدة بين 2006- 2017؛

- رصيد الصندوق عرف انخفاضا كبيرا بفعل تراجع أسعار النفط وتنامي تدخلات الخزينة لسد العجز الموازني، حيث مثلت نسبة تراجعه حوالي 50% نهاية 2016 بحكم تواصل العجز الموازني؛

- استخدمت الحكومة صندوق ضبط الموارد على نطاق واسع في تسديد مديونياتها سواء المحلية أو الأجنبية، وذلك باقتطاعات سنوية منذ إنشائه، فخلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2008 تم اقتطاع حوالي 2600 مليار دينار كمتوسط سنوي للفترة، وهو ما يمثل حوالي 28.6% من إجمالي المداخيل آنذاك، التي بلغت حوالي 9098 مليار دينار كمتوسط سنوي للفترة؛

- استمرار الإنفاق على هذه الوتيرة في ظل تطاير أسعار النفط سيرهن مستقبل الصندوق في مواصلة تعديله وضبطه للموازنة العامة في المدى القصير والمتوسط، فمن المحتمل أن يصبح رصيده صفري نهاية سنة 2018. وهو ما يثبت فرضية البحث.

وبناء على الاستنتاجات أعلاه نوصي بما يلي:

- ضرورة مواجهة تحديات انخفاض الجباية البترولية من خلال البحث عن مصادر تمويلية بديلة لقطاع

المصادر والمراجع:

- القانون رقم 02 - 2000 مؤرخ في 24 ربيع الأول 1421 الموافق 27 يونيو 2000 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000 ، " الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 37.

- أوبك، التقرير السنوي 2014، 2015
http://www.opec.org/opec_web

- أوبك، التقرير الشهري مارس 2016 متوفر على :
http://www.opec.org/opec_web/en/publications/202.htm

- بنك الجزائر: تطور الوضعية النقدية والمالية في الجزائر، 2013، 2014، 2015، متاح على www.bank-of-algeria.dz

- جاسم خالد السحنون؛ النفط إلى أين؛ الجمعية الاقتصادية الكويتية مارس 2016؛ متاح على [//www.alshall.com/wp-content/uploads/2016/02/Jaseem-ALSadoun.pdf](http://www.alshall.com/wp-content/uploads/2016/02/Jaseem-ALSadoun.pdf)

- رحمان آمال: النفط والتنمية المستدامة، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، العدد الرابع، ديسمبر 2008.

- ريدا ديب، سليمان مهنا: التخطيط من أجل التنمية المستدام ، مجلة دمشق للعلوم الهندسية، المجلد 25، العدد الأول، سوريا، 2009.

- صندوق النقد الدولي آفاق الاقتصاد العالمي، 2014، 2015 متاح على www.fmi.com

الكتب والأطاريح:

- أحمد ضيف، أثر السياسة المالية على النمو المستديم في الجزائر 2000-2012، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2014.

- قصي عبد الكريم إبراهيم: أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2010.

- محرز محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008 .

- يسرى محمد أبو العلا، نظرية البترول بين التشريع والتطبيق في ضوء الواقع والمستقبل المأمول، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2008.

- ABDELATIF Ben achnehou; la fabrication de l'Algérie; alpha design;alger; 2009.

- HOCINE mali; histoire secrète de pétrole algérien; la découvert; paris; 2012.

المقالات والتقارير والقوانين:

- الأمر رقم 04 - 60 مؤرخ في 19 جمادى الثانية 7142 الموافق 15 يوليو 2006 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2006 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 47 .

- القانون رقم 22 - 03 مؤرخ في 04 ذي القعدة 1424 الموافق 28 ديسمبر 2003 المتضمن قانون المالية لسنة 2004، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 83.

- نبيل بوفليح، "فعالية صناديق الثروة السيادية كأداة لتسيير مداخيل النفط في الدول العربية"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد الرابع، جامعة الشلف، 2010.

- وزارة المالية الجزائرية، إحصائيات عن وضعية الخزينة متوفرة على www.mf.gov.dz

- صندوق النقد الدولي فيما تعلق www.fmi.com مشاركات المادة الرابعة متاح على

- فرحات عباس وسعود وسيلة، حوكمة الصناديق السيادية، مجلة الباحث، العدد 4، ورقلة، 2015.

- نبيل بوفليح، لعاطف عبد القادر، فعالية صندوق ضبط الموارد في توظيف الثروة البترولية في الجزائر، ملتقى التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، 2008.

قائمة الجداول والأشكال:

الجدول رقم (01): تطور الناتج المحلي الخام الجزائري ومساهمة قطاع المحروقات فيه للسنوات 2013-2016

السنوات	2013	2014	*2015	2016
الناتج المحلي الإجمالي الخام بالأسعار الجارية (مليار دولار)	209	213	181	180
معدل نمو الناتج الإجمالي الحقيقي	2.8	4.3	2.8	2
مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي %	29.7	27.4	28	27

المصدر: بالاعتماد على: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2014؛ 2015؛ 2016؛

OPEC AnnualStatisticalBulletin2016; p:15*

الجدول رقم (02): حصة قطاع المحروقات من إجمالي الصادرات الجزائرية

التغير بين 2014/2013	2014	2013	2012	2011	إجمالي الصادرات (م د ج)
-39,9	36 787	61 886	65 520	72 647	

-40,8	35 724	60 304	63 806	70 570	الصادرات النفطية (م د ج)
	98	97.44	97.40	97.14	حصة النفط من إجمالي الصادرات %
	-40,8	5-	-10	-	نسبة التراجع %

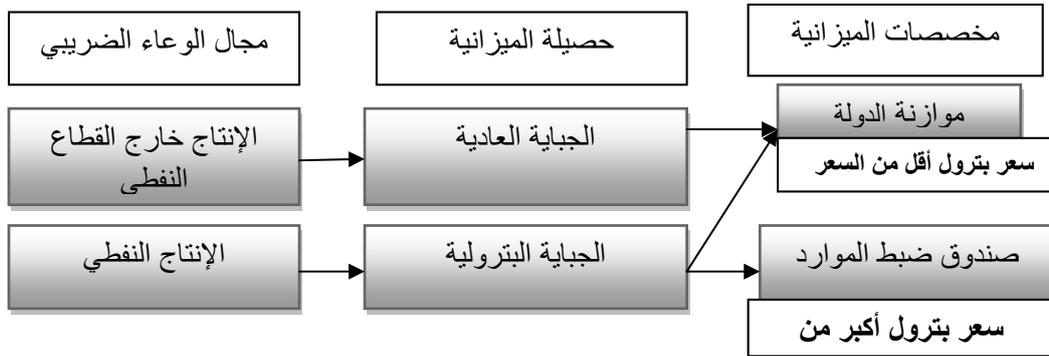
المصدر: بالاعتماد على مؤشرات التجارة الخارجية متوفرة على : www.mf.dgc.gov.dz

الجدول رقم (03): تطور احتياطات الصرف الأجنبي بين سنتي 2012-2017

2017	2016	2015	2014	2013	2012	السنوات
98	121	151	193	194	188	احتياطات الصرف (المليار دولار)

المصدر: بالاعتماد على بنك الجزائر: التقرير السنوي حول الوضع النقدي والمالي في الجزائر، أعداد مختلفة،

الشكل رقم (1): مخطط يبين أهم مصادر مداخيل صندوق ضبط الموارد



الجدول رقم (4): تطور وضعية صندوق ضبط الموارد خلال الفترة (2000-2016)

مساهمة الجبابة البترولية في رصيد الصندوق %	رصيد الصندوق (مليون دج)	فائض قيمة الجبابة البترولية (مليون دج)	الجبابة البترولية الحقيقية (مليون دج)	الجبابة البترولية المتوقعة (مليون دج)	متوسط سعر النفط الجزائري (دولار للبرميل)	السنوات
6	5	4	3	2	1	

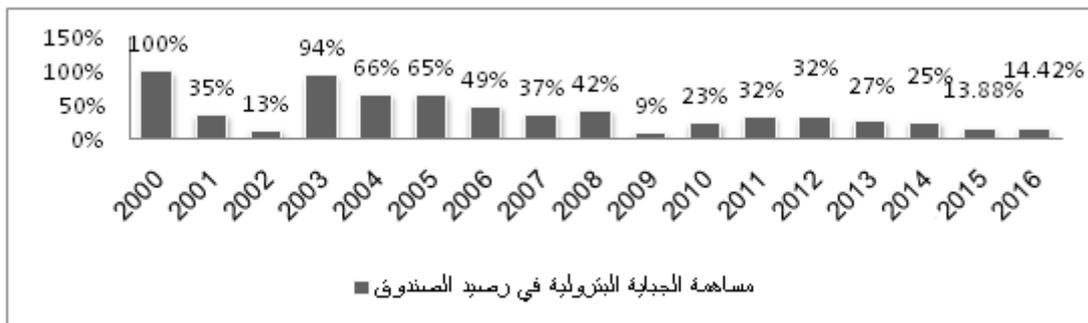
100	232137	453237	1173237	720000	28.60	2000
13	27978	25504	942904	916400	25.30	2002
66	721688	623499	1485699	862200	38.63	2004
49	2 931 045	1 798 000	2714000	916000	65.40	2006
42	4 280 073	2 288 159	4003559	1715400	99.06	2008
23	4 842 837	1 318 310	2820010	1501700	79.79	2010
32	5 633 751	2 535 309	4054349	1519040	110.74	2012
25	4 408 464	1 810 625	3388355	1577730	99.09	2014
13,88	3 081 900	710800	2433700	1722900	51.1	2015
14,42	1797400	519 200	-	-	47,34	2016

المصدر: بالاعتماد على: مؤشرات المالية العامة مديرية السياسات والتوقعات، متاح على وزارة المالية الجزائرية

www.mf.gov.dz

- قانون المالية 2015، 2016. متوفرة على بوابة الوزير الأول <http://www.premier-ministre.gov.dz/ar>

الشكل رقم(2): حصة الصندوق من الجباية البترولية خلال الفترة (2000-2016)



المصدر: بالاعتماد على معطيات العمود رقم 6 من الجدول رقم 4

الجدول رقم(05) : تطور رصيد الميزانية بين 2000- 2016

السنوات	إيرادات الميزانية بالمليار دينار	نفقات الميزانية بالمليار دينار	رصيد الميزانية (إيرادات - نفقات)
2000	1138,9	1199,8	-60,9
2002	1570,9	1540,9	30
2004	1599,3	1859,9	-260,6
2006	1835,5	2543,4	-707,9
2008	2895,2	4188,4	-1293,2
2010	3056,7	4657,6	-1600,9
2012	3804,5	7054,4	-3249,9
2013	3890,8	6635,6	-2744,8
2014	3902,7	7153	-3250,3
2015	4684,6	8858,1	-4173,5
2016	4.747,43	7984,1	-3236,7

المصدر: وزارة المالية الجزائرية؛ مديرية السياسات والتوقعات، متاح على : www.mf.gov.dz

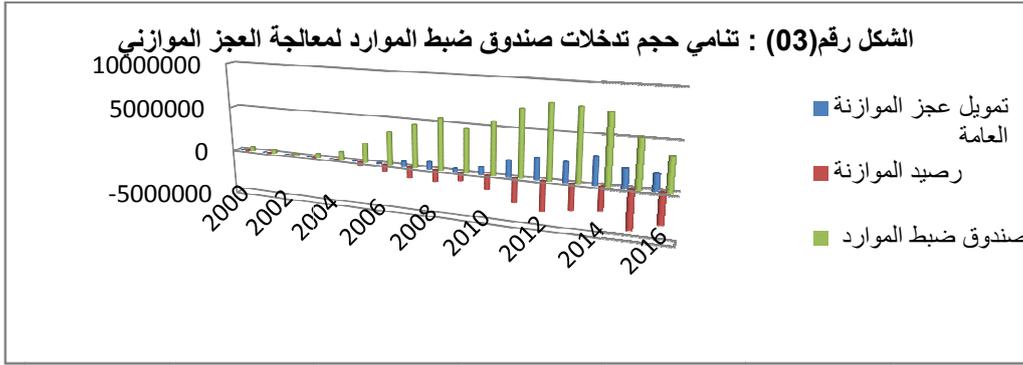
- قانون المالية 2015.- قانون المالية 2016

الجدول رقم (06) تطور التدخلات باستخدام موارد صندوق ضبط الموارد في تمويل العجز الموازي

السنوات	رصيد صندوق ضبط الموارد مليون دينار	التدخل لتمويل عجز الخزينة العمومية باستخدام	نسبة مساهمة الصندوق FRR في تغطية عجز الخزينة %
2005	1 842 686	0	-
2006	2 931 045	91.530	12.92
2007	3 215 530	531.952	42.79
2008	4 280 073	758.180	58.63
2009	4 316 465	364.282	39.94
2010	4 842 837	791.938	49.46
2011	5 381 702	1 761, 455	67.46
2012	5 633 751	2 283, 260	69.42
2013	5 563 511	2 132, 471	77.69
2014	4 408 464	2 965, 672	91.12
2015	3 081 900	2 037, 400	48.82
2016	1 797 400	1 803 700	55.73

المصدر: وزارة المالية الجزائرية؛ مديرية السياسات والتوقعات، متوفرة على الموقع: www.mf.gov.dz

- قانون المالية 2015، 2016. متوفرة على بوابة الوزير الأول <http://www.premier-ministre.gov.dz/ar>



المصدر: بالاعتماد على المعطيات الواردة في الجدول رقم (05) و الجدول رقم (06)

الجدول رقم (07): استخدامات موارد الصندوق في تسديد المديونية 2000-2008 الو: م د ج

السنة	2000	2002	2004	2005	2006	2007	2008
استخدامات RFF في تسديد الدين	221100	170060	222703	838247	618141	314452	463465
رصيد RRF	232137	279708	721688	1842686	2931045	3215530	42800730

المصدر: بالاعتماد على مؤشرات المديونية وزارة المالية، مديرية السياسات والتوقعات؛ متوفرة على www.mf.gov.dz

الجدول رقم (09): حركية فوائض الجباية البترولية الداخلة لصندوق ضبط الموارد و: المليون دينار

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
فوائض الجباية البترولية الداخلة للصندوق	1318310	2300320	2535309	2062231	1810625
التمويل عن طريق الصندوق	791.938	1 761. 455	2 283. 260	2 132. 471	2 965. 672
الموارد الفعلية الناتجة عن حركة أرصدة الصندوق	526373	538865	252049	70241-	1155047-

المصدر: بالاعتماد على - وزارة المالية، مديرية السياسات والتوقعات، www.mf.gov.dz، - تقرير منظمة أوبك 2015

الجدول رقم (10): بعض مؤشرات تطور القطاع النفطي في الجزائر

2014	2013	2012	2011	2010	2009	السنوات
1,293	1,202	1,199	1,161	1,189	1,216	إنتاج الجزائر بمليون برميل يوميا
32,230	31,603	32,424	30,121	29,249	28,927	إنتاج الأوبك بمليون برميل يوميا
505	608	685.9	697.6	708.8	706.5	الصادرات النفطية بألف برميل
788	599	513.1	464	480.2	509.5	الاستهلاك المحلي للنفط بألف برميل

المصدر: اعتماد على تقرير أوبك 2015 متاح على:

http://www.opec.org/opec_web/en/publications/202.htm

هوامش:

ⁱ - Revenue Regulation Fund

ⁱⁱ - القانون رقم 02 - 2000 المؤرخ في 24 ربيع الأول 1421 الموافق لـ 27 يونيو 2000 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة

2000، الجريد الرسمية الجزائرية متاح على الموقع www.joradp.dz، تاريخ الإطلاع عليها 2017/08/12

ⁱⁱⁱ - الأمر 02-08 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2008، الاثنين 29 رمضان عام 1429 هـ الموافق 29 سبتمبر 2008م،

ص 4.

^{iv} - لمزيد من التفصيل انظر: الأمر 06-04 المؤرخ في 15 جويلية سنة 2006 والخاص بقانون المالية التكميلي 2006. متاح على

الموقع: www.joradp.dz

^v - نبيل بوفليح، "فعالية صناديق الثروة السيادية كأداة لتسيير مداخيل النفط في الدول العربية"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية،

2010-4، ص 86.

^{vi} - Hocine malti; histoire secrète de pétrole algérien; la découvert; paris 2012; p 9

^{vii} - بالاعتماد على:

- فرحات عباس وسعود وسيلة، حوكمة الصناديق السيادية، مقالة منشورة في مجلة الباحث، العدد 4 ص: 14-

15

- نبيل بوفليح، لعاطف عبد القادر، فعالية صندوق ضبط الموارد في توظيف الثروة البترولية في الجزائر ، ورقة بحثية مقدمة في ملتقى التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، 2008 جامعة سطيف، الجزائر.

^{viii} - ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو المستدام في الجزائر 2000-2012، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2014، ص: 247.

^{ix} - الحسابات بالاعتماد على، مديرية السياسات والتوقعات، وزارة المالية، منشورات تطور الناتج المحلي الخام بين 2000-2015، متاح على الموقع: www.mf.gov.dz

^{xi} - أنظر صندوق النقد الدولي، "خبراء الصندوق يختتمون بعثة مشاورات المادة الرابعة لعام 2016 إلى الجزائر"، جوان 2016.
^{xii} - ضيف محمد، أثر السياسة المالية على النمو المستدام في الجزائر 2000-2012، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2014، ص: 249.

^{xiv} - محرز محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص 67

^{xv} - ABDELATIF Ben achnehou; la fabrication de l'Algérie; alpha design; 2009; P 120

^{xvi} - انظر: تقرير بنك الجزائر حول الوضعية النقدية والمالية للجزائر؛ 2007 متاح على الموقع: www.bank-of-algeria.dz

^{xvii} - منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوبك)، التقرير الإحصائي السنوي 2015 ، ص 10. متاح على:

http://www.opec.org/opec_web/en/publications/202.htm